



تتعرض الطفولة في اليمن لحرب إبادة بشعة وسياسات قاتلة بات السكوت عليها جريمة.. وتتعرض الطفولة في اليمن لهذه الجرائم في ظل صمت دولي مريب أو تحرك لإبعاد الحرج والعار الذي يمكن أن يطارده بسبب عدن تحركة الجاد ووقف ما تتعرض له الطفولة في اليمن من اعمال إجرامية قذرة وسياسات تجسد العبودية بأبشع صورها ..

أسامة الشرعبي

# قتل الطفولة في اليمن

## 7 ملايين طفل يعملون دون أجر

تعتبر محرمة من وجهة نظر القوانين والأنظمة الدولية. هذا خلاف لما تعانيه الطفولة في اليمن من الجوع وسوء التغذية والقتل والاختطاف والأغتصاب والتحرشات الجنسية والحرمان من التعليم وزجهم في سوق العمل الشاق، واستغلالهم في ممارسة الأعمال والمهن الخطيرة والمضرة وهناك أيضا زواج القاصرات والتسرب من التعليم ..

ولعل الاسوء من كل تلك الجرائم هو عودة ازدهار المتاجرة باطفال اليمن وغيرها من الأخطار المحدقة بالطفولة. بيد ان شبح الفقر والجوع وسوء التغذية الذي يهدد حياة أكثر من مليون طفل بحسب التقارير والإحصائيات التي أعلنتها المنظمات الدولية، حيث حذرت منظمة اليونيسيف من مغبة التعاقس عن مواجهه سوء التغذية التي يواجهها أطفال اليمن، حيث صنفت اليمن كثاني دولة في العالم بعد أفغانستان من حيث ارتفاع حالات سوء التغذية المزمنة بين الأطفال.

وفيما يتعلق بالزواج المبكر فهذه كارثة جديدة تضرر وحشية من يعانون من امراض نفسية ويحرضون باسم الدين ممارسة الجنس مع الاطفال ولا يخلون من ذلك ابدأ بل انهم يكفرون من يقف ضد هذا الزواج.. فمؤخرا تزايدت معدلات الزواج المبكر في اليمن بشكل كبير بسبب ارتفاع مستويات الفقر والرغبة في التخلص من مسؤولية الفتاة التي تعتبر عبئا على موارد الاسرة، اضافة الى الاعتقاد بان مثل هذا الزواج من الديم حيث

تكشف دراسة حول الزواج المبكر في محافظتين يمنيتين أن نسبة انتشار الزواج المبكر في أوساط النساء بلغت ٥٢,١% و ٦,٧% لدى الرجال. وعلى ذات الصعيد أظهرت دراسة اجتماعية واقتصادية تنامي انتشار ظاهرة زواج الأطفال في اليمن خاصة بين الفتيات القاصرات كأكثر من الفتيات الذكور. وذكرت الدراسة أن نحو ٥٢ بالمائة من الفتيات اليمنيات تزوجن دون سن الخامسة عشرة خلال العاميين الأخيرين، مقابل ٧ بالمائة من الذكور. وتصل نسبة حالات زواج الطفلات إلى ٦٥ بالمائة من حالات الزواج، منها ٧٠ بالمائة في المناطق الريفية، وفي حالات لا يتجاوز عمر الطفلة المتزوجة الثماني أو العشر سنوات.

هذا وتحتل اليمن ذيل القائمة في معدلات الدول الأكثر عرضة لظاهرة وفاة الأمهات نتيجة الحمل المبكر وتقدر حالات الوفاة بخمسة آلاف حالة وفاة في العام الواحد. مؤخرا كشفت دراسة ميدانية للأمم المتحدة عن وجود

الحكومية التي تعتمد اقتراح جرائم بحق الطفولة في اليمن.. خلافا لأنخراطهم في جماعات مسلحة مختلفة والتي تحدث حتى العاصمة صنعاء..

هذه التداعيات تأتي في الوقت الذي كان تقرير دولي عن تفاقم ظاهرة تجنيد الأطفال في اليمن قدمه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى مجلس الأمن الدولي العام الماضي ذكر فيه انه تم رصدوا تجنيد الأطفال في اليمن في صفوف الجيش والجماعات القبلية المسلحة وأيضا من جانب جماعة الحوثي وتنظيم القاعدة وأنصار الشريعة. مشيرا إلى انه تم رصد مقتل ١٥٩ طفلا، وكذا جرح ٣٦٣ آخرين خلال عام ٢٠١١. بينهم ٣١ قتيلا و ٢٨ جريحا سقطوا جراء المواجهات بين القوات الحكومية والقاعدة وأنصار الشريعة في محافظة أبين. كما قتل ١٤ طفلا وأصيب ٢٩ آخرون نتيجة مواجهات بين الحوثيين والسلفيين في منطقة دماج بصعدة.

ونظرا لتفاقم اوضاع الطفولة في اليمن فقد أمر الرئيس عبد ربه منصور هادي، خلال استقباله الأمين العام المساعد للأمم المتحدة ليلي زروقي، اواخر نوفمبر الماضي كافة الجهات العسكرية والأمنية بعدم تجنيد الأطفال دون الثامنة عشرة، وطالب كافة الأحزاب والمليشيات القبلية، الالتزام بعدم مخادعة الأطفال وجرحهم إلى شؤون

ففي الوقت الذي يزج الالاف من الاطفال في حروب تخاض بين كبار نهايي ثروة اليمن اضافة الى استغلالهم من قبل بعض الاحزاب والتنظيمات الارهابية لتنفيذ مهام قتالية انتقامية دفاعا عن مصالحهم الخاصة.. وعلى الرغم من التحذيرات التي تطلقها منظمات مدنية لحماية الطفولة في اليمن الا ان الحكومة وقوى تملك المال والسلاح لا تعترف بالقانون الدولي

وتواصل انتهاكاتهما لحقوق الطفولة بشكل سافر.. ولعل الاخطر من ذلك هو قرار الحكومة قبل اسبوعين بتشكيل لجنة لمعالجة قضية تجنيد الاطفال واوكلت المهمة لوزير الداخلية والدفاع المتهمان بتجنيد الاطفال في مؤسستين رسميتين كان الاجدر بالحكومة ان تصدر قرارا يقضي بسرعة تسريح الاطفال المجندين او تحميل الوزيرين مسؤولية السماح بانتهاك حقوق الطفولة في اليمن..

تفيد معلومات حصلت عليها الميثاق ان اكثر من اجمالي الاشخاص الذين جندهم حزب الاصلاح في الجيش والامن والمقدر عددهم ب ٢٠٠ الف مجند تصل نسبة الاطفال اليهم الى ٧٥% وهذه النسبة مرعبة جدا، وتكشف بشاعة السياسات



قراءة سبعة ملايين طفل يمضي ترواح أعمارهم بين الخامسة و ١٧ عاما يعملون دون أجر مدفوع لهم. وأوضحت الدراسة التي تم إعدادها حول عمل الأطفال بدعم من منظمة العمل الدولية وصندوق التنمية الاجتماعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» أن أكثر من مليون و ٣٠٠ طفل يمضي منخرطون في العمالة من ضمنهم نحو ٤٦٠ ألف شخص بين الخامسة و ١١ من العمر. وتحدد الدراسة العمال الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٤ عاما وهؤلاء في المجموعة العمرية بين الـ ١٤ و ١٧ الذين يعملون لأكثر من ثلاثين ساعة في الأسبوع أو يشاركون في مهن أو أنشطة اقتصادية خطيرة.

وأشارت إلى أن اليمن صادقت على اثنتين من اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بعمالة الأطفال والتي تحدد سن الـ ١٤ كحد أدنى لسن العمل وعدم تشغيل الأطفال دون سن الـ ١٨ في أعمال خطيرة. ووضحت أن الأطفال العاملين هم أكثر عرضة للتغيب من المدرسة أو التهرب منها.. وأكدت أن انتشار الفقر والضغط السكاني وعدم الاستقرار السياسي ومحدودية

الفرص المتاحة للعمل خارج الزراعة تؤثر على سبل عيش الأطفال في اليمن. إلى ذلك ذكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن ما يزيد على ستة ملايين يمضي لا يتمكنون من الحصول على الخدمات الطبية الضرورية.. وأشار انه خلال إطلاق خطة الاستجابة الدولية للاحتياجات الإنسانية في اليمن للعام ٢٠١٣م، أن ما يزيد على ١٥٠ ألف طفل من اصل مليون طفل مهددون بالموت جراء سوء التغذية وأن ما يقدر ب ١٧٤ طفلا قتلوا خلال العاميين الماضيين جراء الإصابة بشظايا متطايرة من الغمام أرضية ونتيجة صراعات.

## مليون طفل يعني مهددون بالموت من سوء التغذية

تلك الأرقام التي ترواح أعمارهم بين الخامسة و ١٧ عاما يعملون دون أجر مدفوع لهم. وأوضحت الدراسة التي تم إعدادها حول عمل الأطفال بدعم من منظمة العمل الدولية وصندوق التنمية الاجتماعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» أن أكثر من مليون و ٣٠٠ طفل يمضي منخرطون في العمالة من ضمنهم نحو ٤٦٠ ألف شخص بين الخامسة و ١١ من العمر. وتحدد الدراسة العمال الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٤ عاما وهؤلاء في المجموعة العمرية بين الـ ١٤ و ١٧ الذين يعملون لأكثر من ثلاثين ساعة في الأسبوع أو يشاركون في مهن أو أنشطة اقتصادية خطيرة.

بعد رفض تسخير القاعات لفعاليات حزب الاصلاح

## مخطط لاغلاق جامعة عمران

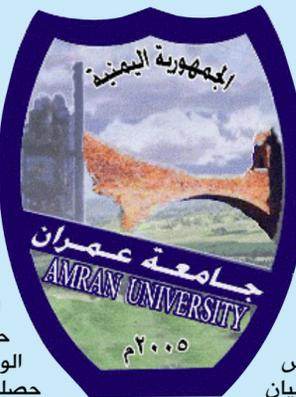
على ضرورة استيعاب كافة التعديلات المقدمة من كل الفئات دون استثناء.. ووجهت النقابة نداء عاجل إلى رئيس الجمهورية لإيقاف ذلك المشروع الذي اكدت النقابة انه أعد من قبل فئة اعتادت على صناعة الأزمات داخل الجامعات وحب الذات وعدم الاهتمام بنتائج أي تصرفات تقوم بها..

وحذرت النقابة من اتخاذ أي إجراءات تعسفية ضد أي موظف أثناء قيامهم بالفعاليات الاحتجاجية السلمية المشروعة، الرافض لهذا المشروع. هذا وكان وافق مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد الأسبوع الماضي على مشروع التعديلات على قانوني التعليم العالي والجامعات اليمنية.. حيث أقر المجلس مشروع تعديل بعض مواد القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠م بشأن التعليم العالي، وبما يتيح شغل المناصب العليا في الجامعات اليمنية بالانتخاب وتضمن مشروع التعديل المواد ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٨، وإلغاء المادة ٢٤ من القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠م بشأن التعليم العالي بحيث تخضع وظائف رئيس الجامعة ونواب رئيس الجامعة للتنافس عبر الاعلان، اضافة الى اعادة تشكيل مجلس الامناء في الجامعات وتعديل المهام والاختصاصات التي يمارسها بحيث تتضمن الاعلان عن فتح باب الترشيح لشغل منصب رئيس الجامعة من بين اعضاء هيئة التدريس واعداد معايير المفاضلة بين المتقدمين لشغل منصب رئيس الجامعة ونوابه وعرضها على الجمعية العمومية لاعضاء هيئة التدريس لاقرارها.

كما شملت التعديلات مواد (١١، ١٢، ١٥، ١٧، ٢٣، ٢٤، مكرر، ٣٠) من القرار الجمهوري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٥م بشأن الجامعات اليمنية وتعديلاته الامر الذي اعتبر تدخلا سافرا في اختصاصات رئيس الجمهورية.

الى ذلك اوضحت نقابة موظفي جامعة صنعاء وعمران ان مشروع قرار قانون التعليم وقانون الجامعات يمس حقوق وواجبات الجهاز الإداري والفني بالجامعات، معبرين عن رفضهم للطريقة التي تسعى قيادات حزب الاصلاح تمريره الوزراء..

حصلت «الميثاق» على المشروع لم يستوعب التعديلات والمقترحات المقدمة من كافة مكونات الجامعة (مدرسين وموظفين وطلاب) والتي تؤدي إلى خدمة العملية التعليمية وإنما انفراد القائمين على المشروع بفكرهم التي تخدم توجهاتهم الحزبية والسياسية فقط. مشددة على ضرورة ايجاد تشريعات موحدة في إطار المؤسسة التعليمية تلبية مطالب كافة المكونات (مدرسين وموظفين وطلاب) دون إقصاء، مؤكدة



متطرفو الاصلاح يهددون الأكاديميين بالتصفية ويحددون درجات الطلاب نقابات الجامعة ترفض مشروع قانون الجامعات

من خلال مجلس مشيرة في بيان نسخة منه أن ذلك التعديلات والمقترحات المقدمة من كافة مكونات الجامعة (مدرسين وموظفين وطلاب) والتي تؤدي إلى خدمة العملية التعليمية وإنما انفراد القائمين على المشروع بفكرهم التي تخدم توجهاتهم الحزبية والسياسية فقط. مشددة على ضرورة ايجاد تشريعات موحدة في إطار المؤسسة التعليمية تلبية مطالب كافة المكونات (مدرسين وموظفين وطلاب) دون إقصاء، مؤكدة

علي الشهباني

استنكر الأساتذة والاكاديميين بجامعة عمران الحملة التحريضية التي تستهدف قيادة الجامعة واساتذتها الرافضين تسخير الجامعة لخدمة مصالح حزب الاصلاح واستمرار تدخل قيادات حزب الاصلاح في المحافظة وخارجها في اختصاصات قيادات الجامعة واساتذتها التي وصلت الى التدخل بالقوة في محاولة تحديد مستوى الطلاب ودرجاتهم. وحمل اساتذه الجامعة محافظ المحافظة محمد حسن دماغ وحزب الاصلاح مسؤولية استهداف جامعة عمران وقياداتها واساتذتها وطلابها الذين يتعرضون لحملة تخوين وتحريض ممنهجة واستهدفت للعملية التعليمية وفي المقدمة رئيس الجامعة ونائبه وعدد من الاساتذة..

معتبرين تلك الحملة الإجرامية بأنها تأتي ضمن مخطط تأمري يسعى حزب الاصلاح من ورائه إلى إقصاء للكوادر الوطنية المؤهلة وضمن مساعي الاصلاح لاغلاق الجامعة وحرمان ابناء محافظة عمران من التعليم الجامعي. مؤكدا ان العملية التعليمية في جامعة عمران مهددة بالتوقف بسبب استمرار تعرض الاساتذة والموظفين والطلاب لتهديدات بالتصفية الجسدية من قبل متشددين في حزب الاصلاح ومليشيات قبلية واستمرار تدخلاتهم في الشؤون الاكاديمية والإدارية وزج الطلاب في العمل السياسي بصورة سيئة وتحريضهم على السيطرة على القاعات الدراسية لإقامة فعاليات تابعة لحزب الاصلاح.